Issue 6404 Wednesday 17/7/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6404 الاربعاء 14 من ذي القعدة 1440 هـ 17 من تموز (يوليو) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

أسلمة العراق

تراجع الحريات العامة وإنتكاسة في الديمقراطية

لويس إقليمس
بغداد

يبدو أن مضيّ البرلمان العراقي في نهجه الحالي بالإصرار على مناقشة قانون المحكمة الاتحادية المثير للجدل بصيغته القائمة سيخلق توترًا جديدًا بين مكوّنات البلاد. هذا في الوقت التي تتضافر جهود الطيبين والوطنيين والمثقفين باتجاه انتشال البلاد من براثن الماضي وترسباته الطائفية وما زرعه أوثانُ التشدّد والطرف في الحقبة الماضية. كما أنّ هذا الإصرار وبقوّة سيكسر كلّ الجهود المتجهة نحو بناء وطنٍ مستقلّ بنظام علمانيّ مدنيّ متحرّر ومتطوّر وصالح لكلّ الأزمان ولكافة المكوّنات والفئات والأديان والطوائف.

وإنْ صحّ ما يتمّ تداوله في أروقة البرلمان ولاسيّما التحرّكات غير المأمونة من جانب كتل وأحزاب الإسلام السياسيّ التي أثبتت فشلها وكادت أن تقوّض العملية السياسية برمتها في وقت من الأوقات وما تزال تسعى لذلك، فإنّ هذا يُعدّ مؤشرًا آخر بالرجوع إلى الوراء والتقهقر في جهود نسيان حقبة سوداء من الشحن الطائفي منذ السقوط المأساوي في 2003. ممّا لا يقبل الشك أن غير المسلمين من المكوّنات الأصيلة من المسيحيين واليهود والصابئة والإيزيديين كانوا ذات يوم أصحاب الأرض والكلمة والثقافة والحضارة، ليس في العراق فحسب، بل في المنطقة برمتها. وهم مازالوا لها لغاية هذا اليوم في أفعالهم وانتمائهم ووطنيتهم، ولا غبار على هذه الحقيقة.

فكيف بالدخلاء الذين أعانتهم عوادي الزمن وأتاحت لهم نكبات الأصلاء وعيون المتفرجين من دول وشعوب العالم والمنطقة أن ينقلبوا على حقوق هذه المكوّنات التي تراجعت أعدادُها بسبب مثل هذه السياسات الشوفينية والتمييزية وغير الوطنية وغير الإنسانية بحقّ شعوب ومكوّنات لها تاريخُها وحضورها الفاعل بالرغم من تناقص أعدادها؟ حقًا، لو حصل هذا الإقصاء في قانون المحكمة الاتحادية بحق هذه المكوّنات غير المسلمة، فهذا مؤشر خطير على توجه البلاد الحقيقي نحو نهج أسلمة الشعب والبلد وقراءة الفاتحة على ما تبقى من وجود وقدرات هذه المكونات. كما أنّ مثل هذا التوجه، لو صحّ فعلاً ومن دون حصول تدخل عاجل لإيقافه، فإنّه يُعدّ تهديدًا إضافيًا آخر للنسيج الاجتماعي الذي لم يستطع النهوض من كبوته على أيدي الإرهاب الداعشيّ ومَن والاهم في فكرهم وأفعالهم وسياستهم الرعناء.

وهذا من الأدلّة على وجود ذات الفكر في مخيلة وإرادة عدد كبير من أحزاب السلطة المتنفذة ولاسيّما الاسلامية منها التي تتجلبب بالدين وبفتاوى مراجع تعود في فقهها إلى شريعة استبعاد وتجاهل كلّ ما ليس مسلمًا. وإن اقتضت الحاجة، فلا بدّ من تدخل سريع من أصحاب الشأن من ممثلي هذه المكوّنات، ولاسيّما من نوابهم ومرجعياتهم الروحية مجتمعة ومن دون تردّد أو خوف أو مجاملة، لأنّ مصير أتباعهم سيكون على المحك لا ريب. وهذا يستدعي من جملة الإجراءات السريعة التواصل الحثيث مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كي تُضمن صيانة حقوق الجميع على أساس المساواة في المواطنة وفي الحقوق والواجبات، وليس باعتبار المكونات غير المسلمة مواطنين من الدرجة الثانية. إنّ النخوة تشدّ أصحاب الأمر من مرجعيات دينية وقيادات سياسية ومنظمات مجتمع مدني لوأد هذه الفرية الجديدة والنهج الخطير بسيادة رأي خبراء الفقه الإسلامي بوصفهم أعضاء في المحكمة الاتحادية العليا على إدارة هذه السلطة القضائية، ومن ثمّ ضمانهم رفض أية تشريعات أو قوانين لا تتماشى مع الشريعة الاسلامية.

وهذا يعني من جملة ما يعنيه، تثبيت تشريعات تؤسس وترسخ لمبدأ أسلمة البلاد حتى لو كان ذلك على حساب مواطنين غير مسلمين. وهو تمييز واضح وخرق جائر لمبدأ حقوق المواطنة التي كفلها الدستور ومن قبله دساتير البلاد قاطبة. كما أن مثل هذا الإجراء لو حصل، فإنه يعني تراجعًا في الحقوق وفي الحريات العامة ورفضًا لمبادئ الديمقراطية التي أتت بأحزاب السلطة ومنها الإسلامية إلى الحكم في البلاد في 2003.

وكان الأولى بممثلي الشعب ممّن سار في هذه الطريق الشائكة والمحذورة، العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحرية بدل تقويضها وإعادة البلاد إلى دائرة الظلمة وإبعادها عن الركب المدني والحضارة الإنسانية التي يُراد لها التقدم نحو الأفضل في بناء البلدان والإنسان وليس التراجع في وضع القيود والمحظورات والتلوّن بلون واحد سيفقد طعمه ورائحته ولونه مع مرور الزمن. إن الدول المتقدمة بسائر أنظمتها السياسية وأحزابها تسعى دومًا للإمام في تطوير قوانينها وتشريعاتها بحيث لا تقف حاجزًا أمام الحريات العامة لمواطنيها جميعًا. وهذا ما نلاحظه في قوانين الغرب المتقدم عمومًا التي غيّرتها وطوّرتها كي تتجاوب مع التغييرات الحاصلة في تركيبتها السكانية، لاسّيما بعد غزوها من قبل مواطنين تعود جنسياتهم لدول شرق أوسطية وآسيوية تدين بالإسلام حصرًا. ولعلّ ممّا جعل دول الغرب تسمو بسياساتها المدنية المتحضّرة أنها "تركت ما لله لله وما لقيصر لقيصر".

وهي بهذه السياسات الديمقراطية المتقدمة قد وضعت دولها وشعوبها في مصاف الرقيّ الإنساني والمجتمعي والعلميّ والتربوي والثقافي والصناعيّ والاقتصادي بلا منازع مع قدر كبير من الاحترام لخياراتها الدينية والمذهبية والاثنية.

وما على سياسيّي العراق ومراجعهم الدينية والروحية وقيادات المجتمع الثقافية والقضائية إلاّ أن تنتبه لهذا التحوّل في فكر الغرب باتجاه ترسيخ الحريات العامة وتطوير الديمقراطيات ضمن بناء الإنسان ومؤسسات الدولة.

هذا إذا صحّ إيمان هؤلاء بهذه المبادئ الإنسانية السامية التي عزّزتها لائحة حقوق الإنسان التي وقّع عليها العراق رسميًا وهو ملزم بالعمل وفقها من دون تمييز في مستويات المواطنة على أساس الدين والمذهب والقومية واللون. ومن ثمّ لا ينبغي أن يكون كلّ شيء، حتى حركات الشعوب وكيفية عيش حياتها وحرياتها وسلوكياتها، تحت رقابة رجال الدين وفقهاء هذا الأخير.

فلكلّ جهة واجباتُها والتزاماتُها، ولا مجال للحاكمية في تشريعات البلاد، حتى لو وُجد مواطن واحد مختلف في الدين. ولكن يبدو بحسب التقارير، أنه بالرغم من عدم اكتمال النصاب القانوني لتمرير مشروع هذا القانون غير المنصف، فإنّ كتلاً سياسية تدين بالإسلام السياسي تقف وراء الإسراع بإنجازه بأيّ ثمن ضمن صفقة كسائر الصفقات التي سبقت غيره، في مخالفة صريحة بعدم مراعاة الأغلبية المطلوبة عند مناقشته. وهذه دعوة مفتوحة لنواب الشعب بمراعاة مواطني المكوّنات غير المسلمة التي ستدفع ثمنًا إضافيًا آخر بعد ما لقيته من مصاعب ومشاكل وتحديات، كانت بعض الكتل السياسية السبب في ما أصابها من أذى ونزوح وهجرة متفاقمة بسبب مثل هذه الإجراءات والقوانين الطاردة للمواطنة الصادقة بعيدًا عن الانتماء الديني والمذهبي.

وهذا لن يكون ممكنًا إلاّ بسنّ قوانين مدنية تضع المصلحة العليا للوطن والمواطن من دون تمييز في أولى الأولويات بحيث تتفق مع الدستور نصاً وروحاً وتحفظ الإطار القانوني المدني لدولة عراقية مدنية متحضرة على غرار سائر الدول التي تحترم شعوبها وتصون حقوقهم.

مهدي الحكيم ثأر مكالمة هاتفية

شامل حمد الله بردان
اربيل

" الرصاص رخيص الثمن، سريع الفعل، يختصر العلاقة بين الجاني و الضحية".

في الخرطوم، عاصمة السودان، افرغ دبلوماسي رصاصات، بمهدي الحكيم، اكثر ابناء محسن الحكيم، ايمانا بالمرونة السياسية، واقدمهم حضورا في تنشئة المشهد المعارض العراقي، واوسعهم علاقات يومذاك، مع المحيطات الوطنية و الاقليمية والدولية.

سنة 1988، في الشتاء، وفي مسعى للتاثير على حكومتي بلدين، عمل مهدي الحكيم، لوقف الحرب بين بغداد و طهران.

ربما لم يكن يدري، لا هو، ولا قاتله، ان، الضحية، تسعى لهدف كبير، هو ايقاف اشرس مواجهة عسكرية، بين نظامين عنيدي المواقف، وربما لم يدري من اصدر امر الاغتيال، انه بتمام المهمة، سيكون قد منع جهدا، لم يكن ليتوقعه من معارض له.

لو تركنا، اولى صفحات اعمال مهدي الحكيم، الذي دخل لحزب الدعوة مبكرا مع محمد باقر الصدر، ثم خروجه منه، بأمر من ابيه، وتركنا معه العمل الاجتماعي و العلاقاتي ببغداد، حيث انشأ شبكة دون تحفظ، بحيث، كسب بموجبها التفاتة القوى العراقية، لمعمم، ليس نمطي الاداء قولا و لا استعداد حوار، و بلا مسلمات، سوى امرين، القضية الشعبية، والعمل على تحسين حاضرها، والخشية من تحول استثناء وقوع الانفلاب الى قاعدة، ومجيء تيار متشدد داخل البعث، فيصعب ان نترك، امرا مهما ارتبط بهدف و اسلوب عمل مهدي الحكيم، تمثل بالسعي للوصول للحكم، خيارا بلا مناورات، ولا التفاف على الواقع، واظهار الشخصية السياسية بداخله، دون تردد، ولكن بخطوات، مع ملاحظة، انه بين ايضا، ان النجاح في المسعى ذاك سيكون عائدا بالفائدة للجميع، وان خسر، فهو من سيتحمل المسؤولية فلا يتاذى بسببه احد، وقد كان.

مهدي الحكيم، لم يكن يرتاح لصدام حسين، والاخير بادله نفس عدم الارتياح، ولذا سارع الاخير، للافادة من قضية الغني الراوي، للخلاص منه" مهدي" ولا يجوز هنا القول بأن الحكيم لم يكن ضمن الاسماء التي خططت للاطاحة بالعثيين، لسببين، الاول هو ان تصريحات لمن شاركوا في المشروع قالوا بانه معهم و من الراحل احمد الجلبي، والثاني، هو ان الحكيم كان ايضا ضمن الاربعة للقيادة التي كان مفترضا ان تنوب باقر الصدر، في مشروع الحركة التي لم تر النور، اضف لذلك سؤالا، الا يجوز التفكير و العمل على قلب نظام حكم؟

لما زار صدام حسين ممثلا عن البكر، الحكيم الاب في بغداد لاقناعه بالعودة للنجف، قال مهدي لصدام: ابي يحكم بقرار اضعاف من يحكم البكر، وتلك استفزت صدام الذي سمع من مهدي قبلها باشهر، وفي مكالمة هاتفية رفض الاخير السماح له بلقاء الحكيم الاب.

تنقل مهدي الحكيم بين دول عدة، بعد ان اسس قبل خروجه من العراق، مؤوسسات علمية اكاديمية، وهيئة اغاثة انسانية، واستكمل عمله لاحقا، في تشكيل مقيلات لها، خارج العراق، ركزت مع اهدافها المتعددة، على جانب توثيقي، يقدم معلومات في مجال حقوق الانسان.

كانت تحركاته، تسير في طريق خطر، حيث سجل نشاطا ازعج بغداد، ومحطات مخابراتها المنتشرة خارجا، فلقد اثر في افشال الدعاية الاعلامية التي ترمم شكل و مضمون الاداء المناهض لحقوق الانسان، الذي جهدت اجهزة الامن لاخفائه عن عين مراكز مراقبة هذه الحقوق، فقد اعتمد لذلك اسلوبا، يعزل فيه البلاد عن تحمل مسؤولية الجهاز الحاكم.

يومها، و بعد اصرار و ترصد متبادلين بين مهدي الحكيم و المخابرات العراقية، هو لاستكمال توجهه، وهي لتصفيته، وقع الصدام الاخير، الذي جرى بعد تسريب موثوق لوصوله للخرطوم، ومكان تواجده فيها، وكانت فرصة ماكان ليفوت فريق الاغتيال، الذي توزع بين منفذ و مساندين، حيث اعتمدت المباغتة، و الانسحاب، تحت خيمة المفاجئة، التي ستشل حركة ردة الفعل، فقد، تم ضرب الهدف بمقتل، و ترك الموقع، ليخسر العمل المعارض، ركنا اساسيا منه، ولتفوز شعبة العمليات بعملية" نوعية التنفيذ"، من حيث انها تصطف مع شبيهات كثيرات، كلهن ضد اهداف وطنية، فيما الاهداف التي تستحق ربما المكافحة، كانت تفشل، فبعد ثلاث سنوات من تلك العملية، فشل فريق اغتيال ادعى انه مصري، في التعرف على العنوان الذي قدمه بمصر، بعد ان سقط بيد المخابرات المصرية!.

مهدي الحكيم، كان واحد من اطول صرعى العمل السياسي عمرا واغزرهم ملفات منجزة في مشروع السياسة العراقي المعقد المؤدي.

ومهدي الحكيم ايضا، لم يحض بعد 2003 بتعريف اعلامي يوازي عمله، بأستثناء اشياء جرى تقديمها ولاتخلو من جودة وتركيز، الا انها ليست على مستوى التعريف الوطني و لا التاصيل التاريخي الذي يستحقه.

ويبقى من المهم الاشارة، الى ان مهدي الحكيم، هو ابرز اسم- هذا رأي شخصي- يثير الاعجاب، بأعتباره الابعد عن عقد الطائفية، و الابعد عن الكسب منها.

مهدي الحكيم

الأسباب والمعالجات

تدنّي نسب النجاح في الدراسة المتوسطة

رمضان مهلهل سدخان
البصرة

لقد تحدّثَ خبراء التربية والتعليم عن مثلث التعليم المعروف الذي يشكّل اضلاعه الطالب والمعلّم والمقرّر الدراسي او الكتاب. لكن الآن اضاف مختصو طرق التدريس ضلعاً رابعاً للعملية التربوية ألا وهو المجتمع او الشارع عموماً، وبذا بات الكلام عن مربع التعليم وليس مثلث التعليم. اضلاع مربع التعليم هذه هي اسّ المشكلات، اي ان الخلل الذي يصيب اياً من هذه الاضلاع مفردة او مجتمعة سوف يشلّ العملية التربوية برمتها ويجعلها غير قادرة على النهوض بمسؤوليتها الاساسية في إعداد جيل معافى يتنقّل بشكل سلس من مرحلة الى اخرى. هذه الاضلاع الاربعة لم تجد اي نوع من الاستقرار طيلة الفترات الماضية في ظل الظروف الحالية التي يعيشها البلد. هذه الاضلاع الاربعة في العملية التعليمية ترتبط ارتباطا وثيقاً بكيفية ايصال المادة الى الطالب، بمعنى انها ترتبط بطرائق التدريس. المدارس الان في العراق درجت على الاستفادة القصوى من نقاط القوة من جميع الاساليب المطروحة في الساحة ابتداءً بالطرق السمعية والبصرية ومروراً بالطرق التي تعتمد على التلقين والمذاكرة والحفظ الحرفي وصولاً الى ما يسمى اليوم بالطرق التواصلية التي لا تجعل من الطالب تمثالاً جالساً يتلقى المعلومات بشكل سلبي ويجترها في يوم الامتحان، وإنما جعلت منه عنصراً ايجابياً يؤثر في دفع العملية التدريسية نحو افضل النتائج. يضاف الى طرائق التدريس السالف ذكرها طريقة حديثة جداً لم يلتفت اليها كادرنا التدريسي في المدارس تسمى بـ "الطريقة الانسانية" وهي الطريقة التي ترى في الطالب انساناً بكيانه العاطفي والنفسي والاجتماعي، وهذه هي الطريقة المتبعة حالياً في معظم البلدان المتقدمة التي تسعى الى تعميق احساس الطالب بكونه انساناً من اجل إعداده بشكل افضل ليكون قائداً في المستقبل خالياً من عُقَد الماضي وعوامل الكبت والحرمان وغيرها من المؤثرات التي من الممكن ان تؤثر سلباً على بناء شخصيته. وعند إسقاط هذين المحورين، محور "مربع التعليم" ومحور "طرائق التدريس" على واقعنا العراقي بالنسبة للعملية التعليمية عموماً، يمكن تلخيص اسباب التدني في نتائج مدارسنا المتوسطة في هذا العام 2018/2019 والأعوام السابقة بالنقاط التالية:

- الخلل الكبير في جميع او بعض اضلاع مربع التعليم الذي اسلفتُ الحديث عنها، وهذا الخلل جعل من العملية التدريسية عملية عرجاء غير مكتملة الاركان. فلا المدرس قادر على الاداء الامثل وسط تراكمات كثيرة خلّفتْها ظروف البلد ولا الطالب مهيأ بما يكفي لتلقّي التعليم بسبب الاعداد الكبيرة المكتظة في القاعة الدراسية الواحدة ولا المنهج يلبّي الطموح بسبب إخضاعه الى عملية تغيير سنوية لأسباب غير علمية ولا المجتمع او البيئة مناسبة للدفع بالعملية التعليمية الى برّ الامان.
- عدم الاعتماد على طريقة تدريس واضحة، فالذي يقوم به المدرسون هو إتباع طرق التدريس التي درّسهم فيها مدرسوهم دون الالتفات الى المتغيرات الحاصلة في علم التدريس المسمى بـ pedagogy والركون الى الطرق التقليدية التي تتناغم وما يسمى بـ didactics التي هي اضيق من البداغوجيا (او علم التدريس). فكل الطرق التي درج عليها المدرسون الآن خاصة في المراحل المنتهية (الثالث المتوسط والسادس الاعدادي) هي طرق تعتمد على المذاكرة والحفظ الببغاوي واعتماد ما يسمى بالمرشحات، وهذا هو قتل للعملية التعليمية برمتها.
- الدوام الثلاثي وربما الرباعي، وهذا اثر سلباً على الوقت المخصص لكل حصة دراسية مما تطلّبَ إلغاء مواد مهمة جداً مثل مادتَي الفنية والرياضة المهمين جداً للطالب لما لهما من اثر في تغذية روحه وجسده.
- عدم اهلية الكثير من المدارس وقلتها وافتقارها الى ابسط المستلزمات. فهناك مدارس بلا وسائل تبريد او تدفئة مناسبين، فضلاً عن تهالك بناياتها وصعوبة الوصول اليها بسبب طرقها الترابية التي تتحول الى اوحال في موسم الامطار. هذا ناهيك عن الافتقار الى الوسائل التعليمية من مصوّرات ومجسمات وأجهزة عرض ومختبرات وغيرها من الوسائل التي تعزز الجانب النظري.
- عدم توزيع الكتب الدراسية في حينها، اذ دائما ما يبقى الطالب ينتظر مادتين او اكثر بلا كتب وتطول فترات انتظار الكتب الى اسابيع او اشهر ويحار الطالب بين شراء كتبه الدراسية من خارج المدرسة بأسعار خيالية او يبقى اسير الوعود بتوفيرها.
- النقص الشديد في الكادر التدريسي وفي معظم المواد، بحيث اصبح امراً طبيعياً ان يبقى الطالب بلا مدرّس وهو في المراحل المنتهية، والسبب هو عدم التعيين لاسباب واهية وغير منطقية. فسكان العراق في تزايد مستمر وهذا يتحتم فتح مدارس جديدة واطلاق باب التعيينات على مصراعيه. ورغم هذه النقص، تعتمد الوزارة في سدّ هذا الخلل على المحاضرين الخارجيين او العقود او، وهذه الطامة الكبرى، على المتطوعين للتدريس مجاناً!!!!! وهذه بحد ذاتها مسالة ذات شجون.
- إتّباع نظام المقررات او الكورسات. فالطالب في المرحلتين الاولى والثانية اعتاد على مادة قليلة من حيث عدد الفصول الداخلة في الامتحان، واذا به يتفاجأ في المرحلة الثالثة بوضع يلزمه ان يمتحن بالكتاب بأكمله. والشيء نفسه ينطبق على المرحلة الاعدادية، اذ يمرّ الطالب عبر بوابة نظام الكورسات السهل والقليل ويتفاجأ في المرحلة السادسة بالامتحان بالمنهج بكامله. هذا الوضع اربك الطالب كثيراً لأنه ينتقل من الاسهل الى الاصعب وليس العكس.

وعليه، من اجل تلافي حالات الاخفاق في نسب النجاح في المراحل المنتهية (الثالث متوسط والسادس اعدادي)، لابد من معالجة فورية للأسباب الواردة اعلاه من خلال: الاهتمام بأضلاع العملية التعليمية (الطالب والمعلّم والكتاب والمجتمع او البيئة)؛ تطبيق طرق التدريس الانسانية التي تغرس في نفس الطالب روح الابداع والتحفيز الى تقديم الأفضل؛ اعتماد الدوام الاحادي وفي الحالات القصوى الدوام الثنائي من خلال فتح المزيد من المدارس؛ توزيع الكتب الدراسية في موعدها المقرر لان أي تلكؤ في هذا الجانب يزيد من ابتعاد الطالب عن المادة العلمية اسابيع او اشهر مما يجعله غير قادر على تعويضها عند توفر الكتاب بعد كل تلك الفترة على بدء العام الدراسي؛ توفير الكادر التدريس من خلال فتح باب التعيينات لاستقطاب اكبر عدد من المدرسين ليأخذوا مواقعهم بين طلابهم، لأن خلاف ذلك يعني قتل العملية التعليمية من الاساس؛ المبادرة الى الغاء نظام الكورسات لعدم توفر الكتب الخاصة بهذه الكورسات، فكل الذي يفعله المدرس هو تقسيم الكتاب نفسه الى نصفين، نصف يدرّس في الكورس الاول ونصف آخر يدرّس في الكورس الثاني وهذا امر مضحك، فالهدف من وراء تطبيق نظام الكورسات هو زيادة تنوع المواد التدريسية وعددها وليس شطر المادة نفسها شطرين.

وإذا تغاضت وزارة التربية عن هذه الحلول التي هي ليست صعبة جداً وليست بخافية عن خبراء التعليم في الوزارة، فسوف تعاني الأجيال في المستقبل القريب من تفشي ظاهرة الامية المتفشية اصلاً بكل صنوفها الأبجدية والثقافية والاجتماعية وغيرها. كما ان عدم الأخذ بهذه الحلول سيشجع اكثر على اللجوء الى التعليم الاهلي الذي اصبح هو السائد الان بعد تراجع التعليم الحكومي بمراحل كبيرة امام مدّ التعليم الاهلي المتزيد وإمكانياته الهائلة.

أخيراً رفقاً بأبنائنا ولا تقتلوهم بعدم توفير البيئة التعليمية المناسبة ولا تدفعوهم دفعاً الى اللجوء الى المداس الاهلية التي وجد فيها اصحاب رؤوس الاموال مجالاً خصباً لفتح المزيد منها. وهمسة اخيرة في اذن القائمين على التعليم: إن حَسُنَ التعليم، حَسُنَ المجتمع؛ وإن ساء، ساء المجتمع.

شهق الناس

مانشيت الصفحة الأولى

ياس خضير البياتي
الامارات

كثيرا ما أحرج امام طلبتي في الجامعة او امام الصحفيين المتدربين، عندما أحاول الحديث عن الفنون الصحفية الحديثة بطريقة مغايرة لما هو في الواقع، لأن ما هو موجود في تقاليد الصحافة العربية، يختلف في تقاليد الصحافة الحديثة ،وكذلك الحال في مناهج كليات الاعلام التقليدية التي ماتزال تجتر المعلومات القديمة بطريقة ساذجة ونمطية، فأواجه احيانا بأسئلة محرجة للغاية، خاصة من بعض المشاكسين ،أو الخبثاء لأيقاعي بمشكلات سياسية وفنية غير قادر على مواجهتها بشفافية.

قبل أشهر كنت في دورة صحفية لصحفيين محترفين في مركز للتدريب في احدى الصحف العربية المشهورة، وكان من أجندات الدورة الحديث عن فن المانشيت الصحفي الذي يقلق دائما ادارة تحرير الصحيفة يوميا، ويضعها امام إحراجات اصحاب القرار السياسي بالذات، وغالبا ما يكون محكوما باعتبارات المواءمة السياسية، لأن معظم المانشيتات للصفحات الأولى محتكرة لهم في الكثير من الصحف العربية.

تأتي أهمية المانشيت الجيد لأنه تعبير قوى عن الأحداث والوقائع الحية، بما يجعله إرهاصة حقيقية نحو التغيير، وبما يؤدي إلى أثر تراكمي متسلسل، يؤثر في الوجدان، وينشر الحقيقة، بأسطع بيان، وأبلغ أثر. والقاعدة الذهبية تقول: لا ينبغي للمانشيت ان يرتبط بالأحداث السياسية فقط، وانما ايضا بأهم الأحداث الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والرياضية والفنية. ربما حدث رياضي كبير، او فوز اديب بجائزة كبيرة، او قضية رأي عام، ممكن أن تحتل الصفحات الاولى، كما هو متعارف عليه في الصحف الغربية. وهو تقليد جميل اميل له، واعتنق مذهبه الصحفي.

ان المانشيت ينبغي ان يكون عنوان الحقيقة، وضمير القراء، ومختصر المعلومة، ورشاقة الفكرة، وبلاغة التعبير اللغوي والسيكولوجي، وهندسة البناء الفني ،وصياغته مرتبطة بالحدث، وفهم تفكير القارئ وحاجاته، بمعنى آخر، أن يتناول جديدا لا يعرفه القراء، وأن يكون مباشرا ومختصرا وجاذبا، ويتسم بالدقة، والوضوح، والمسؤولية، والجاذبية، ويستخدم كلمات بسيطة، ويبتعد عن التعميم، والمترادفات، والإطالة، والكلام المرسل أو الإنشائي. لأن المانشيت الحديث هو مانشيت الحدث الأكبر بغض النظر عن أهمية المسؤول السياسي، ومكانته في الدولة، مثلما هو صناعة تحريرية فائقة الدقة والتنظيم والتجديد والابتكار.

ولأنني امام نخبة من الصحفيين المحترفين ،فأنني اكون بمواجهة صعبة يتمثل في تحدي تغيير العقلية الصحفية التي تعودت على انماط تقليدية مفروضة على عقولهم أشبه بصناعة الحفر على الصخر تعليما وممارسة ،فأجدني استخدم اكثر من وسيلة في التدريب : الأمثلة التطبيقية ، المقارنات المختلفة ، والاطلاع على نماذج من المانشيتات في الصحف الغربية،خاصة ان معظمهم لايطلع عليها بسبب اللغة او الكسل الفردي.

وقد يتفاجأ البعض منهم ان صحيفة (لونزو) الفرنسية حققت مبيعات كبيرة بسبب المانشيت الموجود في صفحتها الرئيسة المعنون بخط كبير (الخروج) عندما فشلت فرنسا في التأهل إلى مونديال كأس العالم عام 1994 ونافستها صحيفة (لاغازيتا) الإيطالية في الاختصار أيضا عندما خرجت بمانشيت يقول: (نحن العالم)، بعد فوز (الآزوري) بكأس العالم عام 2006

المشكلة انني وجدت في وجوه الصحفيين بعض الاستغراب، لأنه يناقض الواقع الحقيقي، وممارساتهم الصحفية في صحفهم، وربما البعض منهم اثار فيهم حب توجيه الأسئلة، أحيانا بعفوية، وأحيانا آخري بخبث وتعمد!

الغريب أن الصحف الناطقة في اللغات الأجنبية في بعض الأقطار العربية، تنحو بأساليب الصحافة الغربية وتقاليدها، وهو امر مهم وصحيح لأنهم يخاطبون العقل الأجنبي وسايكولوجيته واسلوب التلقي الذي اعتاد عليه، بينما مازالت الصحف العربية تعتمد على النموذج التقليدي المحافظ، ولاتقترب من منهجيات تأسيس وبناء المانشيت الحديث لاعتبارات عديدة، أهمها العامل السياسي!

وهذا ما حدث لي شخصيا، فقد استيقظت على تلفون زميل لي يهنئي على حصولي على أحسن بحث في الوطن العربي في مجال الاعلام من جامعة الدول العربية، فأنكرت هذا الأمر، لكنه سارع وقال لي بأن صحيفة يومية ناطقة باللغة الإنكليزية قد نشرت خبر الفوز في صفحاتها الاولى وبالمانشيت الرئيسي، كما نشرته الصحف المحلية ايضا.

لقد وجدت أكثر من مفارقة بعد الاطلاع على الصحف المحلية والاجنبية: المفارقة الاولى انني لم ابلغ من جامعة الدول العربية بالفوز، وقد اخذ الخبر كما يبدو من الوكالات، والمفارقة الثانية، وهي القضية التي كنت أركز عليها، بأن الصحافة الناطقة باللغة الانكليزية وضعت المانشيت الرئيسي لها على صفحتها الأولى بعنوان (دراسة تهاجم غياب الشفافية في العالم العربي)، فوق خبر وصور الساسة الكبار، بينما صحف محلية عربية وضعت الخبر في صفحاتها الأخيرة بعنوان قصير وتقليدي (أحسن بحث اعلامي)، وبمكان يكاد لا تراه العين الا بصعوبة، أمام ما نشيت احمر كبير لراقصة من الدرجة الثانية (عادت للرقص بعد اجبار زوجها على تطليقها)!

وبحدسي الصحفي، وتجربتي مع الصحافة العربية، فأنني لم أجد استغرابا في الامر، لأن القارئ العربي تهمه اخبار الفن والفنانين اكثر من قراءة خبر عن باحث فاز بحثه العلمي او شاعر وقصاص وروائي كتبوا اجمل نصوص أدبية ،لأن واقعنا اليوم يتسيد فيه صبيان الفن حضورا لافتا في وسائل الاعلام ليصبحوا حديث الدول والمجتمعات، وتفتح لهم أبواب الشهرة على مصرعيها ، بينما باحث عربي له عشرات الكتب والبحوث، واديب كبير وفنان ملتزم يعيشون خارج تغطية الاعلام والشهرة ،وبحياة الكفاف والفقر، لا يجدون لهم أحيانا تكلفة مراسم الدفن في قبور بلدان العرب المترامية من المحيط الى الخليج، وأفضل ما يحصل عليه المفكر العربي اليوم في هذه الدنيا بعد موته الا على كلمة عابرة لها معنى عميق (مسكين)!

ملخص القول، انني نسيت فرحة الجائزة، لكنني حزنت كثيرا على المانشيت العربي، لتفضيل الراقصة على الباحث العلمي، وحمدت الله لأنني عشت نشوة المانشيت الإنكليزي على الصفحة الأولى لأول مرة في حياتي، وهي نشوة لم تدم سوى يوم واحد فقط مع نفسي وعائلتي!